

Distr.: Limited  
12 April 2002  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة



مدريد

٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢



البند ٩ من جدول الأعمال

الإعلان السياسي وخطة العمل الدولية

المتعلقة بالشيخوخة، ٢٠٠٢

### تقرير اللجنة الرئيسية

إضافة

مشروع خطة العمل الدولية المتعلقة بالشيخوخة، ٢٠٠٢\*

المقررة: السيدة إيفانا غرولوفا (الجمهورية التشيكية)

- ١ - وافقت اللجنة الرئيسية، في جلستها ----، المعقودة في --- نيسان/أبريل ٢٠٠٢، على التغييرات التالية التي أُدخلت على نص مشروع خطة العمل الدولية المتعلقة بالشيخوخة، ٢٠٠٢ وأوصت الجمعية باعتمادها.
- ٢ - حُذفت الفقرات ١ و ٣ و ١٠ و ١٧.
- ٣ - في جميع الفقرات استعُض في كل فقرة عن عبارة "خطة العمل" بعبارة "خطة العمل الدولية المتعلقة بالشيخوخة، ٢٠٠٢".
- ٤ - نُفحت الفقرة ٥٥ (أ) على النحو التالي:  
"تدعو الحكومات إلى حماية، ومؤازرة وتوفير المساعدات الإنسانية والمساعدات الإنسانية في حالة الطوارئ إلى كبار السن في حالات التشرذم الداخلي وفقاً لقرارات الجمعية العامة".

\* للاطلاع على نص مشروع خطة العمل الدولية المتعلقة بالشيخوخة، ٢٠٠٢، انظر

A/CONF.197/3/Add.2 و Add.3 و Add.5.

- ٥ - نُفُحَت الفقرة ٧٢ (و) ونصوبها البديلة على النحو التالي:
- ”دعم خدمات الرعاية السكنية<sup>(١)</sup> وإدماجها في الرعاية الصحية الشاملة. ولهذا الغرض، ينبغي وضع معايير للتدريب والرعاية السكنية<sup>(١)</sup>، وتشجيع النهج المتعددة التخصصات بالنسبة لجميع مقدمي خدمات الرعاية السكنية“.
- ٦ - بعد الفقرة ٧٢ (و)، حُذفت الإجراءات الجديدة الثلاثة التي اقترحتها كندا، فضلا عن النص البديل المقدم من الميسر للمقترحات الكندية ويستعاض عنها بالنص التالي:
- ”٧٢ (ز) تشجيع إنشاء وتنسيق مجموعة كاملة من خدمات الرعاية المترابطة، وتشمل، في جملة أمور، الوقاية والترويج، والرعاية الأولية، ورعاية الأمراض الحادة، والتأهيل، والرعاية الطويلة الأجل والرعاية السكنية<sup>(١)</sup>، بحيث يتأتى توزيع الموارد بمرونة من أجل الوفاء بالاحتياجات الصحية المتنوعة والمتغيرة لكبار السن“.
- ٧ - حُذف المقترح المقدم من مجموعة الـ ٧٧ بالنسبة للفقرة ٨٤ (ز) وتمت الموافقة على نص المقترح البديل المقدم من الميسر.
- ٨ - نُفُحَت الفقرة ٨٥ مكرر على الشكل التالي:
- ”تشكل تعبئة الموارد المحلية والدولية لغرض التنمية الاجتماعية عنصرا أساسيا لتنفيذ خطط العمل الدولية بشأن الشيخوخة، ٢٠٠٠. ومنذ عام ١٩٨٢ حظيت الإصلاحات الرامية إلى تشجيع الاستخدام الفعال والكفؤ للموارد الموجودة بمزيد من الاهتمام. بيد أن عدم كفاية توليد وجمع الإيرادات الوطنية وما اقترن به ذلك من تحديات تتعلق بالخدمات الاجتماعية ونظم الحماية الاجتماعية تُعزى على سبيل المثال للتغيرات الديمغرافية وعوامل أخرى، إلى تعطيل تمويل النظم والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية في العديد من البلدان. وهناك أيضا قبول على نطاق أوسع للرأي القائل إن ازدياد عبء الدين الذي يتحمل كاهل معظم البلدان النامية المدينة أصبح لا يحتمل ويشكل أحد العوائق الرئيسية التي تحول دون تحقيق تقدم في مجال التنمية المستدامة والقضاء على الفقر اللذين يركزان على السكان. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، أدت

(١) يستند تعريف الرعاية السكنية إلى التعريف الذي وضعته منظمة الصحة العالمية وهي الرعاية الإجمالية النشطة للمرضى الذين لا يستجيب مرضهم للمعالجة الدوائية عن طريق السيطرة على الألم وأعراض المرض الأخرى وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي والروحي للمرضى وعائلاتهم.

خدمة الدين المفرطة إلى إعاقة قدراتها بشدة في مجال تعزيز التنمية الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية“.

٩ - بعد الفقرة ٨٥ مكرر، أدرجت فقرة ٨٥ مكررا ثانيا على الشكل التالي:

”نلاحظ مع القلق التقديرات الحالية بالانخفاض الشديد في الموارد اللازمة لبلوغ أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(٢)</sup>. وإن تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية، يقتضي شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وإننا نلتزم بوضع سياسات سليمة، والإدارة الجيدة على جميع المستويات وسيادة القانون. وملتزم أيضا بحشد الموارد المحلية، واستقطاب التدفقات الدولية، وتعزيز التجارة الدولية كأداة للتنمية، وزيادة التعاون المالي والفني الدوليين من أجل التنمية، والتمويل المستدام للديون، وتخفيف عبء الديون، وتعزيز تماسك وتساوق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية“.

١٠ - نُقحت الفقرة ١٠٢ على النحو التالي:

”تعد النظرة الإيجابية للشيخوخة جزءا لا يتجزأ من خطة العمل الدولية المتعلقة بالشيخوخة، ٢٠٠٠. فقد كان الاعتراف بالسلطان الأدبي والحكمة والكبرياء وضبط النفس كصفات مصاحبة لخبرة كبار السن، مظهرا طبيعيا من مظاهر احترام كبار السن على مر التاريخ. وغالبا ما تحمل هذه القيم في بعض المجتمعات وأصبح كبار السن يصورون على نحو مُبالغ فيه على أنهم عبء على الاقتصاد بسبب حاجتهم المتزايدة إلى الخدمات الصحية وخدمات المساعدة. ورغم أن الاحتفاظ بصحة جيدة مع تقدم السن يشكل بطبيعة الحال موضوعا ذا أهمية متزايدة بالنسبة لكبار السن، فإن التركيز العام على حجم وتكلفة الرعاية الصحية والمعاشات وغيرها من الخدمات التي تقدم لكبار السن عزز الصورة السلبية للشيخوخة. ويجب العمل على تقديم صور لكبار السن كأفراد جذابين ومختلفين ومبدعين ويقدمون إسهامات حيوية للمجتمع، من أجل جذب اهتمام الجمهور. وتأثرت المسنات على وجه الخصوص بالقوالب النمطية المضللة والسلبية: فبدلا من تصويرهن على نحو يبرز إسهاماتهن ونقاط قوتهن وسعة حيلتهن وإنسانيتهن، يوصفن

(٢) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

عادة بأئمن ضعيفات ويعتمدن على الآخريين. وهذا يعزز من الممارسات الاستيعادية على الصعيدين المحلي والوطني“.

١١ - حُذفت الفقرة ١٠٤ مكرر ثانيا والفقرة التي تليها.

١٢ - نُقحت الجملة الأخيرة من الفقرة ١٠٥ على النحو التالي:

”على ذلك، فإن إحراز تقدم في تنفيذ الخطة يتوقف على إقامة شراكة فعالة بين الحكومات، وجميع فئات المجتمع المدني والقطاع الخاص فضلا عن تهيئة بيئة ملائمة تستند في جملة أمور، إلى الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية والإدارة الجيدة على جميع الأصعدة: بما في ذلك على الصعيدين الوطني والدولي“.

١٣ - حُذفت الفقرة التي تلي الفقرة ١٠٥ مباشرة بالخط البارز.

١٤ - تم الموافقة على الفقرة ١٠٧.

١٥ - أدرجت فقرتان جديدتان بعد الفقرة ١٠٧ على النحو التالي:

”١٠٧ مكررا

وندرک أن العولمة والاعتماد المتبادل يهيئان فرصا جديدة لنمو الاقتصاد العالمي ولتحقيق التنمية وتحسين مستويات العيش عبر العالم من خلال التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال والتقدم المحرز في التكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات. وفي الوقت نفسه تظل بعض التحديات الخطيرة قائمة، بما فيها الأزمات المالية الخطيرة، وانعدام الأمن، والفقر والإقصاء والتفاوت داخل المجتمعات وفيما بينها. ولا تزال البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، فضلا عن بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية، تواجه عقبات كبيرة تحول دون اندماجها ومشاركتها بصفة كاملة في الاقتصاد العالمي. وما لم تعم ثمار التنمية الاجتماعية جميع البلدان، فسيظل عدد متزايد من الأفراد في جميع البلدان، بل ومناطق بأكملها، على هامش الاقتصاد العالمي. ويجب أن نتصرف الآن من أجل التغلب على تلك العقبات التي تؤثر على الشعوب والبلدان، ومن أجل استغلال الإمكانيات التي تتيحها الفرص الحالية استغلالا تاما لمصلحة الجميع“ استنادا إلى الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة د-٢٤/٢، المرفق (الإعلان السياسي لدورة الجمعية الاستثنائية الرابعة والعشرين).

”١٠٧ مكررا ثانيا

إن العولمة تتيح فرصا وتخلق تحديات. وتواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية صعوبات خاصة عند الاستجابة لهذه التحديات والفرص. وينبغي أن تكون أبواب العولمة مفتوحة أمام الجميع وأن تقوم على العدل تماما. وثمة حاجة قوية لاعتماد سياسات وتدابير على الصعيدين الوطني والدولي، وأن تصاغ وتنفذ بمشاركة كاملة وفعالة من قبل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لمساعدتها على الاستجابة استجابة فعالة لهذه التحديات والفرص، استنادا إلى توافق الآراء في مونتيري، الفقرة ٧).

١٦ - في الفقرة ١٠٩:

(أ) تم دمج الأجزاء الثلاثة في فقرة واحدة؛

(ب) حُذفت من الجملة الثانية الأقواس المعقوفة والكلمات الواردة فيها؛

(ج) نُقحت الجملة التي تبدأ بعبارة "بقية الأولويات" على النحو التالي:

"وينبغي أن تشمل بقية الأولويات المتعلقة بالتعاون الدولي بشأن الشيخوخة تبادل التجارب وأفضل الممارسات والباحثين ونتائج البحوث وجمع البيانات لدعم تطوير السياسات والبرامج حسب الاقتضاء؛ وإنشاء مشاريع لتوليد الدخل؛ ونشر المعلومات".

١٧ - حُذفت، في الفقرة ١١٠، الأقواس المعقوفة والعبارات الواردة فيها خط بارز.

١٨ - نُقحت الفقرة ١١٣ على النحو التالي:

"من الضروري تشجيع إجراء بحوث شاملة ومتنوعة ومتخصصة متقدمة بشأن الشيخوخة في جميع البلدان، لا سيما في البلدان النامية. وتوفر البحوث، بما في ذلك جمع وتحليل المعلومات المبوبة حسب السن والجنس، دليلا أساسيا على فعالية السياسات. ومن المهام الرئيسية في عنصر البحث في خطة العمل تيسير تنفيذ التوصيات والإجراءات المحددة في الخطة، حسب الاقتضاء. ومن الضروري توفير معلومات موثوق بها في تحديد القضايا الناشئة واعتماد التوصيات. ومن الضروري أيضا وضع واستخدام أدوات شاملة وعملية، حسب الاقتضاء، لتقييم مثل هذه المؤشرات الرئيسية وذلك لتيسير استجابة السياسات في الوقت المناسب".

١٩ - نُقحت الفقرة ١١٤ على النحو التالي:

”ومن الضروري أيضا إجراء بحوث دولية بشأن الشيخوخة لدعم استجابة السياسات لها ولنجاح تنفيذ خطة العمل الدولية المتعلقة بالشيخوخة، ٢٠٠٢. وسيساعد ذلك على تعزيز التنسيق الدولي للبحوث بشأن الشيخوخة“.

٢٠ - استعيض عن الفقرتين ١١٦ و ١١٧ بالفقرة التالية:

”١١٦/١١٧. ستكون لجنة التنمية الاجتماعية هي المسؤولة عن متابعة وتقييم تنفيذ خطة العمل الدولية المتعلقة بالشيخوخة، ٢٠٠٢. وينبغي أن تدرج اللجنة مختلف أبعاد شيخوخة السكان بصيغتها الواردة في خطة العمل الحالية في سياق عملها. وستكون الاستعراضات والتقييمات حاسمة بالنسبة للمتابعة الفعالة لدى الجمعية العامة، وينبغي أن يتم في أقرب الآجال البت في أشكال هذه الاستعراضات والتقييمات“.